نهاية الشهر الحالي سيتم تقييم أداء المجالس المحلية في المحافظة

نائب محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: توقيف خمسة رؤساء بلديات بسبب مخالفات البناء

محمد منار حميجو

كشف نائب محافظ ريف دمشق جاسم المحمود أنه تم توقيف خمسة رؤساء بلديات لعدم تطبيقهم المرسوم ٤٠ الخاص بإزالة مخالفات البناء نتيجة إهمالهم لعدم تطبيق هذا المرسوم، مؤكداً أن هناك متابعة مستمرة لعمل المجالس المحلية.

وأعلن المحمود أنه في نهاية الشهر الحالي سوف يكون هناك تتبع لأداء المجالس المحلية في المحافظة وذلك لبيان الإنجازات التي حققتها البلديات من إنجاز للمشاريع وماذا حصلت من إيرادات والأموال التي أنفقتها، مؤكداً أنه كل ثلاثة أشهر سوف يكون هناك تتبع لأداء هذه البلديات وأنه سيكون هناك محاسبة للمجالس المحلية التي قصرت في تنفيذ المشاريع.

وبين المحمود أن القوانين الخاصة بالإدارة المحلية ممتازة ولكن المشكلة في تطبيقها من الكثير من رؤساء المجالس المحلية وأن الكثير منهم ليسوا على دراية بما تتضمن هذه القوانين وبالتالي على هؤلاء أن يطلعوا على هذه القوانين حتى يكون هناك تطبيق صحيح لهذه القوانين.

ولفت إلى أن هناك متابعة من المحافظ على أداء المجالس المحلية لمحاسبة المقصرين ومكافأة الذين يؤدون عملهم كما يجب وفق القوانين، مشيراً إلى أنه كافأ عدداً من رؤساء البلديات نتيجة لعملهم.

وفيما يتعلق بموضوع التوصيات التي صدرت عن الجلسة الحوارية التي عقدتها المحافظة منذ أسبوعين أكد أنه تم رفع هذه التوصيات إلى المجلس الأعلى للإدارة المحلية بعدما تمت صياغة هذه التوصيات، مشيراً إلى أن هناك ورشات عمل مستمرة للاطلاع على واقع البلديات.

وأشار إلى أن هناك نقصاً كبيراً في الموظفين في البلديات ولذلك فإن أي تطوير لعمل هذه المجالس منوط بسد العجز الحاصل في الكادر التوظيفي، لافتاً إلى أن هذا الأمر منوط بوزارة التنمية الإدارية بإجراء مسابقات لملء الشواغر في هذه المجالس.

وأوضح أن هناك بلديات فيها موظفان أو ثلاثة فقط!!، ومن هذا المنطلق فإنه يوجد عجز في الملاكات، معتبراً أنه في حال ملء الشواغر فإنه سيكون هناك تطوير لأداء الوحدات الإدارية.

وحول موضوع النقل في المحافظة أكد ضرورة أن يكون هناك شركة للنقل الداخلي تكون تابعة لريف دمشق أي الفصل بين دمشق وريفها في هذا الموضوع حتى يكون هناك زيادة في ياصات للنقل الداخلي في ريف دمشق يتم توزيعها على الخطوط التي تحتاج إلى ذلك وبالتالي يكون هناك حل لمشكلة النقل.

وأصدرت محافظة دمشق الأسبوع الماضي توصيات اللقاء الحواري الذي أقامته نهاية الشهر الماضي حول «المجالس المحلية بين الواقع المأمول والطموحات والسبل للارتقاء بذلك» ومن هذه التوصيات ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية لرفد الوحدات الإدارية وكذلك ضرورة مشاركة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وجميع هيئات المجتمع بالرؤى التنموية المستقبلية والخطط السنوية للمجالس المحلية، ومن التوصيات أيضاً ضرورة اعتماد المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية والأجهزة المحلية مبدأ الشفافية في نشر المعلومات كحق للمواطنين وغيرها من التوصيات.

> نقص كبير في موظفي البلديات

النظافة في شوارع وأحياء طرطوس سيئة!

مدير النظافة لـ«الوطن»: عدد كبير من عمال النظافة تركوا عملهم

طرطوس- هيثم يحيى محمد

إن واقع النظافة في أحياء مدينة طرطوس غير مقبول فأينما تذهب تر القمامة منتشرة و(مفلوشة) على الأرصفة أو أمام مداخل الأبنية أو في منصفات الشوارع على مدار اليوم كما أن الحاويات تفيض بالقمامة ومرمية بشكل عشوائي على الأرض حولها ويبدو أن أسباب هذا الواقع تعود في قسم منها للمواطنين غير الملتزمين بمواعيد رمي أكياس القمامة أمام أبنيتهم إضافة لفوضى الكثير من أصحاب المحال ورميهم المخلفات والقمامة بشكل عشوائي ومن دون أكياس مغلقة ومن دون مواعيد محددة، كما تعود في القسم الأكبر منها للتقصير في ترحيل القمامة يومياً وفي تنظيف الشوارع وحول الحاويات وفي المراقبة والمتابعة ومحاسبة المخالفين وفق القانون من المدينة.

مدير النظافة مدحت زيدو ورداً على أسئلة «الوطن» قال: تقوم مديرية النظافة في مجلس مدينة طرطوس بجمع وترحيل القمامة وكنس وتنظيف كل الشوارع والأحياء في المدينة إلا أن المديرية بإمكانياتها الحالية تعاني مشكلات عديدة تحول دون الوصول إلى مستوى نظافة يليق بجمالية هذه المدينة السياحية، أهمها: نقص في عدد العمال الناتج عن خروج عدد منهم من الخدمة (لبلوغهم السن القانونية للتعاقد، الوفاة...) علماً أن هذا النقص الكبير في عدد العمال لم يتم تعويضه فمنذ عام ٢٠١٠ وحتى تاريخه لم يتم تعيين عمال نظافة في مجلس مدينة طرطوس إلا مرة واحدة بموجب مسابقة عام ٢٠١٨ وترك الكثير منهم العمل بعد تعيينهم، في حين لم يعين عمال بعقود موسمية هذا العام مع بداية الموسم السياحي، ناهيك عن ضعف الأجور والحوافز المادية التي يتقاضاها عمال المديرية مقارنة بطبيعة عملهم الشاقة وفي ظل الغلاء المعيشي الحالي، وعدم وجود سيارات مبيت لنقل العمال من أماكن إقامتهم إلى مكان عملهم وبالعكس وخاصة في ظل ارتفاع أجور المواصلات ولاسيما أن القسم الأكبر من عمال المديرية هم من الأرياف البعيدة عن مركز المدينة، مقارنة بالمساحة الكبيرة التي تخدمها المدينة (أربعة آلاف هكتار) بإمكانياتها الحالية إضافة للزيادة الكبيرة جداً في أعداد الوافدين إلى المحافظة وخاصة في فترة الموسم السياحي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة كمية القمامة لأكثر من ٤٠٠ طن يومياً.

ناهيك عن قدم الآليات العاملة في المديرية والكلف الكبيرة جداً لصيانتها وإصلاحها وخروج قسم كبير منها من الخدمة لعدم الجدوى الاقتصادية من تخصص سنوياً للأعمال الخدمية من ضمن الموارد الذاتية للمدينة، وعدم تخصيص المديرية بآليات جديدة تساعد في تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها المدينة، إضافة لكثرة الأعطال الطارئة للآليات والمتكررة بشكل يومي نتيجة قدم هذه الآليات وعملها على أكثر من ورديتي عمل خلال اليوم الواحد مما ينتج عنه التأخر أحياناً بترحيل القمامة.

وأضاف: كذلك عدم الالتزام من المواطنين بأماكن ومواعيد إلقاء القمامة التي حددتها المدينة من الساعة السادسة وحتى الثامنة مساء إضافة لعدم وضع القمامة بأكياس محكمة الإغلاق وبطريقة عشوائية أحياناً مما يشكل عبئاً إضافياً على عمال المديرية.

وقال زيدو: في ضوء ما تقدم تعمل المديرية وفق أقصى الطاقات والإمكانات من أجل المحافظة على الحد الأدنى الجيد لنظافة المدينة وذلك من خلال القيام منذ بداية شهر نيسان من هذا العام وبمشاركة جميع الدوائر الخدمية في المدينة وبدعم من أعضاء مجلس المدينة والمجتمع المحلي بتشكيل ورشة نظافة لتنظيف وكنس الشوارع والأحياء وإزالة الأعشاب والردميات من كل أحياء المدينة ومازال العمل مستمراً في هذه الورشة حتى تاريخه.. كما تسعى المديرية وبمشاركة الفرق الشبابية والمجتمع المحلي في المدينة وبمبادرات تطوعية لتحسين واقع النظافة وتوعية المواطنين بضرورة الالتزام بأماكن ومواعيد إلقاء القمامة ونشر ثقافة العمل التطوعي وأيضاً تعمل على زيادة الاعتمادات المالية في المديرية المخصصة لقطاع النظافة بهدف تنظيم عقد نظافة لجزء من المدينة مع بداية العام القادم الأمر الذي سيساهم في تحسين واقع النظافة في المدينة.. وتقوم المدينة حالياً بإجراءات التعاقد على تصنيع حاويات قمامة معدنية بهدف استبدال الحاويات القديمة وزيادة عدد الحوايا المنتشرة في المدينة.

الأمبيرات... بدأت .. والمحافظة ليست معنية بموضوع التسعير!

«الوطن» تنشر شروط الترخيص لإشغال مراكز توليد كهربائية على الأملاك العامة

مدير الأملاك لـ«الوطن»: الترخيص لـ١٠ أحياء بدمشق ولدينا عشرات الطلبات

فادي بك الشريف

أصدر المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق الاشتراطات والمعايير الخاصة للحصول على رخص إشغال لوضع مراكز توليد كهربائية على الأملاك العامة وذلك بمساحة لا تقل عن ١٠ أمتار.

وحسب المعايير التي «حصلت الوطن على نسخة منها» نصت على أن يتوافر لدى المستثمر القدرة المالية على تسديد المبالغ المالية المترتبة عليه للمحافظة والمتضمنة كل الإشغالات والرسوم لمدة سنة مقدماً، وذلك ضمن التزامه بألا تتجاوز مدة تسديد المبالغ المالية المترتبة عليه أسبوعاً، وأن يقوم بإحضار كل المولدات والخطوط ودارات الحماية وجميع المستلزمات المطلوبة منه وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً، مع إلزام المستثمر بتجهيز المواقع وتركيب المولدات وتمديد الخطوط بمدة أقصاها شهر مع مراعاة الحالة الفنية والبصرية وذلك من خلال عملية الكشف الدوري من فريق مختص من المحافظة على مواقع العمل والتأكد من إيفاء المستثمر كل هذه الالتزامات.

وأن يمتلك المستثمر فريقاً مختصاً يشمل مهندساً وفنيين من ذوي القدرة والاختصاص في مجال الكهرباء ويمكن التأكد من مدى جاهزية الفريق من خلال المؤهلات التعليمية والتدريبية لأعضاء الفريق الفني والتحقق من وجود شهادات أو دورات تدريبية معترف بها في سورية في مجال الكهرباء والصيانة، والخبرة العلمية في مجال التركيب والصيانة الكهربائية من خلال المشاريع السابقة التي قاموا بها والتحقق من مستوى جودة العمل الذي قدموه، والمهارات الفنية عبر فهمهم العميق للأنظمة الكهربائية والمعدات ذات الصلة، وقدرتهم على تشخيص الأعطال وإصلاحها.

ونصت أن يكون المستثمر متوافقاً مع إستراتيجية المحافظة من خلال الرؤية والأهداف، وأن يكون على استعداد دائم لتقديم الدعم في أي مجال يخدم عمل المحافظة من دون تردد من خلال تقييم مدى توافق الإستراتيجية مع الوقت والجهود التي يمكن أن يستثمرها المستثمر في المشروع على أن تكون الإستراتيجية واقعية وتأخذ بالحسبان القدرات والموارد المتاحة للمستثمر وذلك من خلال إلزام المستثمر بتغذية كل المباني العائدة لمحافظة دمشق ومراكز خدمة المواطن القريبة من المولدات، مع إلزام المستثمر بإنارة الطرقات الواقعة في محيط مراكز التوليد في أوقات التشغيل، وإلزامه بكل معايير حماية البيئة والتنمية وتقديم إستراتيجيات للحد من الانبعاثات والتأثير البيئي السلبي من خلال ضمان التخلص السليم والمستدام من المخلفات الناتجة عن تشغيل المولدات والتزام المستثمر باتباع القوانين واللوائح المحلية المتعلقة بالتخلص من المخلفات والمواد الكيميائية الضارة.

ويلزم المستثمر بتوظيف ما بين ٥ إلى ١٠ بالمئة من العمال من الجرحى أو ذوي الشهداء ممن لديهم الخبرة في مجال الكهرباء وفي حال عدم وجود الخبرة يتم توظيفهم في الحراسة، ويمكن الطلب من اللجنة المشتركة لمشروع جريح وطن أو ذوي الجرحى والشهداء وإلزام المستثمر بتعيينهم وفق ما تم الاتفاق عليه بشكل فوري ومباشر مما يضمن تنفيذ هذا الشرط بشكل مضمون.

إضافة إلى وضع شرط على المستثمر في حال انتفاء الحاجة بإزالة كل المواقع بطريقة تراعي عودة المكان إلى وجهه الطبيعي قبل الإشغال مع مراعاة المنظر الجمالي للمنطقة وعدم ترك أي تشوه بصري من خلال إحضار المستثمر إلى الدائرة القانونية في المحافظة وتوقيعه على تعهد يتضمن التزامه بهذا الشرط وبهذا نضمن تحقيق الشرط قانونياً وقضائياً.

مع إلزام المستثمر بتقديم اسم شخص واحد فقط من ذوي السمعة الجيدة والأخلاق الحسنة للتعاطي مع المشتكين من المجتمع الأهلي، للإشراف على قراءة العدادات وتحصيل المبالغ المستحقة من المستفيدين وذلك من خلال تقييم عمله بمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وفي حال عدم وجود أي شكوى من المستفيدين يتم الاتفاق على بقائه، وفي حال وجود شكاوى يطلب من المستثمر تغييره بشكل فوري وفي حال تغييره يلزم إخبار المحافظة بذلك.

ونصت على إلزام المستثمر بوضع أرقام للتواصل من أجل العملاء وذلك عبر إنشاء نظام لخدمة العملاء والتواصل مع المشتركين ومعالجة استفساراتهم ومشاكلهم وتلبية احتياجاتهم الكهربائية بشكل فعال.

وعن المعايير والشروط التي يجب تحقيقها ضمن مركز التوليد الكهربائي، شملت الاستطاعة وجودة أسلاك التوصيل وعوامل الحماية والضجيج والتلوث والخدمات المتعلقة بعمال الصيانة والمشغلين ومراقبة الخدمات والتوصيل المباشر.

ويستوفى رسم إشغال وقدره ٢٠٠٠ ليرة عن كل متر مربع يومياً، على أن تكلف مديرية شؤون الأملاك بتنظيم إجازة الإشغال اللازمة بعد استيفاء الرسوم المترتبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الأملاك العامة في المحافظة حسام الدين سفور أنه حتى الآن فقط تم منح رخصتي إشغال بعد تحقيق الشروط المطلوبة، تتوزع في مناطق (الزاهرة- التضامن- الشعلان- الحمراء- برج الروس- شارع بغداد- ساحة جورج خوري- كفرسوسة- المزة- والقنوات)، مؤكداً أن المحافظة ليست معنية بموضوع التسعير، لكنها مستعدة لاستقبال أي شكوى ليصار إلى متابعتها، وخاصة فيما يخص الإجحاف بالسعر، علماً أن كل المواضيع قابلة للمتابعة من مختلف الجهات.

وبين سفور استكمال دراسة بقية الطلبات المتضمنة الشروط الفنية، والتي تتجاوز مرحلتي العرض الفني واللجنة الدارسة له، علماً أن هناك عشرات الطلبات المقدمة لعدد من المواقع.

وكان سفور أوضح أن ما تم منحه هو رخصة إشغال أملاك عامة لوضع مراكز توليد كهربائية لتخديم مناطق تجارية فقط من دون السكنية، مضيفاً: هي بالتالي ليست رخصة لبيع الأمبيرات كما أوضح أن مدة الرخصة سنة فقط.

وعن آلية منح الرخصة قال سفور: إنها بحاجة إلى طلب خطي من صاحب العلاقة مرفقاً به المواصفات الفنية المتعلقة بمركز التوليد الكهربائي (المولدة) ثم يدرس هذا الطلب من لجنة مختصة، ويقع على عاتق اللجنة مقارنة ودراسة المواصفات المقترنة مع الاشتراطات التي تم وضعها بموجب قرار صادر عن المكتب التنفيذي.

وأكد سفور أنه في حال تمت الموافقة من اللجنة يحال الموضوع إلى لجنة أخرى مختصة بإيجاد الأماكن المناسبة، ليصار إلى إصدار الموافقة النهائية ويحصل على رخصة إشغال وفق القانون ٢٧ لعام ٢٠٢١.

وبين سفور أن ترخيص مراكز التوليد هو حالة مؤقتة لحين زوال الأسباب معتبراً أن هذا الترخيص يساعد في معالجة ظاهرة انتشار مئات المولدات في الشوارع العامة، كما يساعد في السلامة المرورية والبيئية.

الأسعار تشتعل في أسواق الحسكة واللحوم تُسجل رقماً قياسياً

الحسكة- دحام السلطان

سجلت اللحوم أسعاراً قياسية في أسواق الحسكة، وأصبحت عملية ضبطها خارجة عن إرادة الرقابة اللازمة والمعنية بضبطها، التي باتت اليوم تخضع «على المكشوف» لميزاني العرض والطلب وما ينطبق عليهما من ارتفاع بالقطع الأجنبي، واختلاف في التسعيرة من بائع إلى بائع آخر ومن مواقع أحياء وسط المدينة إلى الأحياء الواقعة خارج وسط المدينة وانطلاق عمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ولأسباب خارجة عن إرادتها.

وأوضح الباعة أن سعر كيلو غرام الفروج الحي وصل إلى ٢٣ ألف ليرة، وسعر كيلو صدر الفروج وصل إلى ٣٥ ألف ليرة، وسعر كل من كيلو الفخاذ والجوانح وصل إلى ٢٨ ألف ليرة، ولفتوا إلى أن هذا ينطبق أيضاً على أسعار اللحوم الحمراء «محلية المصدر» التي بات يتراوح سعر الكيلو منها بين ١٠٠- ١٣٠ ألف ليرة بين أحياء وسط المدينة، وفي الأحياء خارج نطاق عمل دوريات المراقبة التموينية، ما انعكس سلباً على حركة السوق وضعف القوة الشرائية لدى المواطن، نتيجة لضعف العرض من مربي المواشي في السوق وتواصل عملية تهريب أعداد منها بين الحين والآخر وبطرق «غير شرعية» خارج الحدود عن طريق المعابر «غير الرسمية» الحدودية البرية والنهرية مع العراق.

وبين مواطنون أن الارتفاع انطبق أيضاً على سعر البيض الذي وصل سعر الطبق الواحد منه إلى ٣٠ ألف ليرة، ودلت أسباب ارتفاع سعر الفروج المفاجئ على عدم توافر المادة بالشكل المعهود كما كانت الحال عليها سابقاً، ما أدى إلى إيجاد هوة وتفاوت بين العرض والطلب حسب التجار، وأن مادة السكر وصل سعر كيلو الجملة منها إلى ١٢٠٠٠ ليرة، ومادة الشاي أيضاً التي وصل سعر الكيلو منها إلى ١٠٠ ألف ليرة، ومادة الرز الصيني «حبة قصيرة» وصل سعر الكيلو منها إلى ١١٠٠٠ ألف ليرة، ووصل سعر عبوة الزيت النباتي سعة ليتر إلى ١٧ ألف ليرة، وعبوة زيت الزيتون سعة ليتر إلى ٦٥ ألف ليرة، وسعر كيلو السمن النباتي ١٨ ألف ليرة، ووصل سعر العدس الحب إلى ١٦٠٠٠ ليرة والعدس المجروش إلى ٩٥٠٠ ليرة والفاصولياء إلى ١٧٥٠٠ ليرة والبرغل إلى ٩٥٠٠ ليرة، فيما بيّن المواطنون أن أسعار الخضر «محلية المصدر» قد حافظت على ارتفاع أسعارها أيضاً، حيث وصل سعر كيلو الخيار إلى ٤٠٠٠ ليرة، وسعر كيلو الكوسا تراوح بين ٤٥٠٠- ٥٠٠٠ ليرة، وتراوح سعر كيلو البطاطا بين ٣٠٠٠- ٤٠٠٠ ليرة، وسعر كيلو الباذنجان بين ١٥٠٠- ٢٠٠٠ ليرة، وكيلو البندورة بين ٢٠٠٠- ٢٥٠٠ ليرة، ومعدل مجاميع أسعار الفاكهة الصيفية تراوح سعر الكيلو منها بين ٥- ١٠ آلاف ليرة.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي خليف لـ«الوطن» أن ثبات ارتفاع الأسعار يعود إلى عدم انضباط سعر الصرف للقطع الأجنبي باعتباره هو العملة المتداولة لدى المورّدين الموجودين خارج نطاق عمل الرقابة التموينية، وتحكمهم بالسوق، واقتصار عملية دخول المواد السلعية إلى المحافظة على طرق غير شرعية عبر معبر «سيمالكا» النهري «غير الرسمي» الذي يربط المحافظة بشمال العراق، وخضوع المادة لمعدلات العرض والطلب وحسب سعر الصرف، ما أدى إلى حدوث هذا الارتفاع المفاجئ في الأسعار.

وبيّن خليف أن دوريات الرقابة التموينية لدى المديرية، تعمل ضمن نطاق الحدود المسموح بها لعملها، على الرغم من ظروفها التي تكاد تكون خارجة عن إرادة عمل المديرية وتقصيرها في فرض رقابتها كما ينبغي وبشكل كامل ومتوازن وعادل على كامل مساحة الأسواق في المحافظة واقتصاره على مساحات ضيقة منها، وهو الخاص بنطاق عمل وجود دوريات المديرية لممارسة دورها الرقابي التمويني، نتيجة للظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة.

وأشار إلى أنه تم تنظيم ٨ ضبوط تموينية منذ بداية شهر آب الجاري على مستوى المحافظة، ٦ منها مرتبطة بالأفران لمخالفة التعليمات والتنظيمات المرتبطة بمواعيد العمل، وللنقص في الوزن، وإنتاج خبز مخالف للمواصفات القياسية، وضبطان آخران يتعلقان بعدم الإعلان عن الأسعار وضبط مواد منتهية الصلاحية، وتم تنظيم الضبوط الخاصة بها، لافتاً إلى أنه تمت إحالتها إلى القضاء المختص.